Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية

مذكرة حول المقاصة
مشروع قانون المالية لسنة 2021

مقدمة

عرفت السوق الدولية للمواد المدعمة تغيرات عميقة خلال الأشهر الأولى من سنة 2020، خصت العرض و الطلب والمبادلات التجارية، و ذلك على إثر الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19. و بالتالي، شهدت أسعار غاز البوتان و السكر على وجه الخصوص تذبذبات حادة.

في هذا السياق، انعكس انهيار الطلب العالمي على المواد البترولية بشكل كبير على أساسيات الأسواق الإقليمية لغاز البوتان. أثناء فترة الحجر الصحي، انخفض سعر غاز البوتان ابتداء من شهر مارس 2020 بأكثر من 60 % مقارنة بشهر يناير 2020. فيما بعد، بدأ بالتعافي بشكل تدريجي ابتداء من شهر ماي 2020 جراء انتعاش النشاط الاقتصادي دون أن يصل إلى المستويات المسجلة في بداية السنة.

و كنتيجة لذلك، سجل الدعم الأحادي المتوسط لغاز البوتان برسم الفترة يناير-شتنبر 2020 انكماشا يقارب 13 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

فيما يخص سوق السكر، أدى تراجع إنتاج الإيثانول من قصب السكر في البرازيل عقب انهيار أسعار النفط الخام إلى حدوث فائض في المعروض من السكر الخام الموجه للاستهلاك المحلي. و بناء على ذلك، سجل سعر السكر الخام بدوره انخفاضا بما يزيد عن 20 % برسم شهري مارس و أبريل 2020 مقارنة بشهر يناير 2020 ليبدأ بالارتفاع بشكل تدريجي خلال فترة ما بعد الحجر الصحي.

فيما يتعلق بسوق القمح اللين، و أمام تغطية العرض العالمي للطلب المتزايد لمعظم الدول المستوردة بشكل مريح، ظلت أسعار القمح اللين مستقرة نسبيا خلال الأشهر الأولى لسنة 2020 رغم تطور وباء كوفيد-19.

باختصار، و استنادا على الدراسات الحالية للسوق الدولية، فإن الآثار المترتبة عن الوباء المذكور ستؤدي إلى تخفيف نفقات المقاصة المتوقعة برسم سنة 2020، والتي يمكن أن تسجل تراجعا بأكثر من 10 % مقارنة بسنة 2019.

من ناحية أخرى و في إطار مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وفي انتظار تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، سيستمر دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني خلال سنة 2021. وبالتالي، بناءً على معطيات السوق الدولية المتوقعة، تمت برمجة اعتماد إجمالي يبلغ 12.540 مليون درهم لهذا الغرض في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021.

تداعيات جائحة كوفيد-19 على السوق الدولية للمواد المدعمة

في أعقاب الأزمة الصحية المرتبطة بانتشار جائحة كوفيد-19، شهدت أسواق المواد المدعمة تغيرات ديناميكية مهمة.

بالنسبة لسوق النفط، انخفض الطلب الكلي بشكل حاد، فقطاع النقل الذي كان يمثل أكثر من نصف الطلب على النفط العالمي قبل انتشار الوباء تأثر بشدة نتيجة فرض إغلاق الحدود بين الدول و تقييد التنقل حيث انخفض الطلب على الوقود بشكل ملحوظ. وقد أدت حرب الأسعار بين السعودية وروسيا خلال شهر مارس 2020 ووفرة إنتاج النفط الخام وتراجع الطلب إلى بلوغ قدرات التخزين حدودها القصوى، وبالتالي إلى انخفاض حجم وقيمة تجارة هذا المنتج، و تسجيل تراجع غير مسبوق للأسعار حيث انخفضت من متوسط 59 دولارا للبرميل خلال الشهرين الأولين من سنة 2020 إلى متوسط 28 دولارا للبرميل برسم الفترة الممتدة من مارس إلى أبريل ، ثم إلى 40 دولارا للبرميل برسم الفترة الممتدة من ماي إلى 15 شتنبر 2020.

بالنسبة لسوق غاز البترول المسال، عرف الطلب العالمي زيادة في الاستعمال المنزلي وانخفاضا في الاستخدامين الصناعي والنقلي (غاز السيارات)، وأدى هذا التحول في الطلب مقرونا بوفرة الإنتاج إلى اضطراب التدفقات العالمية. وكنتيجة لذلك، شهد سعر غاز البوتان اضطرابات قوية ، حيث انخفض من متوسط قدره 519 دولارا / للطن برسم الشهرين الأولين من سنة 2020 إلى 244 دولارا / للطن برسم الفترة الممتدة من مارس إلى أبريل (بداية الأزمة) ، ثم تحسن بعد ذلك إلى 328 دولار / للطن برسم الفترة الممتدة من ماي إلى 15 شتنبر كنتيجة طبيعية للانتعاش الاقتصادي.

بالنسبة لسوق السكر، فقد أدى إغلاق المطاعم والمقاهي والأماكن العامة بالاقتران مع تباطؤ النشاط الصناعي (خاصة الصناعات التي تستعمل السكر كمادة أولية) إلى تراجع الطلب الخاص بالاستهلاك خارج المنزل خلال فترة الحجر الصحي.

واستجابة لهاته الظرفية الخاصة وأمام انهيار أسعار البترول الخام، عرفت التوازنات العالمية لقطاع السكر و سياسات التجارة الخارجية لأهم الدول المصدرة للسكر تحولات مهمة. و في نفس السياق شجع انخفاض قيمة العملة البرازيلية صادرات هذا البلد، ووجه إنتاجه نحو السكر الموجه للاستهلاك على حساب الإيثانول.

أدت هذه الوضعية إلى تذبذب الأسعار حيث انتقلت من متوسط 347 دولارا / للطن برسم الفترة الممتدة من يناير إلى فبراير 2020 إلى 263 دولارا / للطن برسم الفترة الممتدة من مارس إلى أبريل 2020 ، ثم إلى 284 دولارا للطن برسم الفترة الممتدة من ماي إلى 15 شتنبر.

فيما يتعلق بسوق الحبوب، تسببت الآثار غير المباشرة للوباء، ولاسيما اضطراب نظام التجارة الدولية وخضوعه لمجموعة من التغيرات، في تعطيل الخطط الدورية للتموين وسلاسل التوريد المعتادة لمختلف البلدان، خاصة في الفترة المتزامنة مع بداية الأزمة حين نهجت العديد من الدول سياسة تأمين المخزون الغذائي. غير أن وفرة العرض التي ميزت إنتاج الحبوب لهذا الموسم قد خففت من حدة تداعيات الوباء على قطاع الحبوب.

على العموم، ومقارنة بالمواد الأخرى يتبين بأن وباء كوفيد-19 لم يكن له التأثير البارز على سعر القمح اللين من أصل فرنسي. في الواقع، تأرجح خلال الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر 2020 بين 200,83 دولارا للطن و 230,9 دولارا للطن، مسجلا بذلك متوسطا يبلغ 218,5 دولارا للطن مع تسجيل نقطتي ارتفاع، خلال منتصف مارس 2020 نتيجة للحركية التي عرفتها المبادلات التجارية على عقب تأمين بعض الدول لمخزوناتها و في بداية شهر يوليوز 2020 نتيجة لتراجع توقعات الإنتاج في البحر الأسود والولايات المتحدة.

دعم مادة غاز البوتان

أدى تراجع سعر غاز البوتان إلى انخفاض متوسط دعمه من 4840 درهم للطن في سنة 2018 أي 58 درهما للقنينة من حجم 12 كلغ الى 3699 درهما للطن في سنة 2019 وهو ما يعادل 45 درهما للقنينة من نفس النوع.

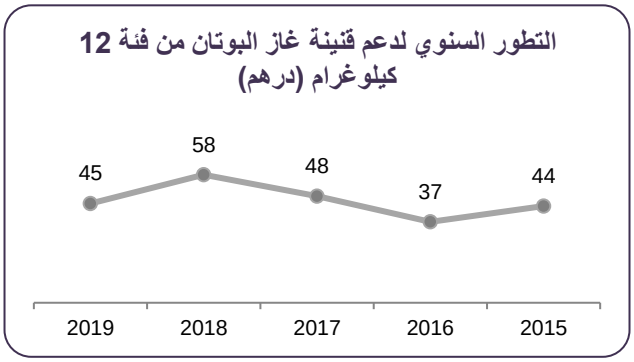

على غرار تطور أسعار غاز البوتان في السوق الدولية برسم 2020، عرف الدعم الشهري لقنينة غاز البوتان تقلبات هامة. فبعد أن اتخذ هذا الدعم منحى تصاعديا خلال الربع الأول مسجلا أعلى مستوى له عند 62 درهم/للقنينة خلال شهر مارس، انخفض إلى 17 درهما للقنينة في شهر ماي وهو أدنى مستوى لهذه السنة تحت تأثير التدابير المتخذة لمواجهة وباء كوفيد-19. ابتداء من شهر يونيو ومع استئناف النشاط الاقتصادي، واصل دعم قنينة غاز البوتان ارتفاعه ليستقر في 41 درهما برسم شهر غشت.

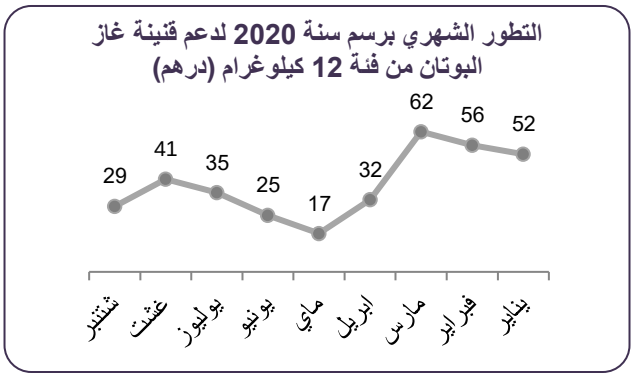

وبذلك سجلت حصة الدعم في تكلفة غاز البوتان في ماي أدنى مستوى شهري لها منذ 2010 قبل مواصلة ارتفاعها لتصل إلى 51% من السعر الحقيقي في غشت.

سجلت تكلفة دعم غاز البوتان مبلغ 10.4 مليار درهم في 2019 مقابل 12.09 مليار درهم في 2018، أي بانخفاض بحوالي 14%. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الاستهلاك الوطني بنسبة 5.5% بين سنتي 2018 و 2019 وازنها انخفاض متوسط السعر الدولي للبوتان الذي تراجع من 522 دولارا أمريكي/طن إلى 423 دولار أمريكي/طن.

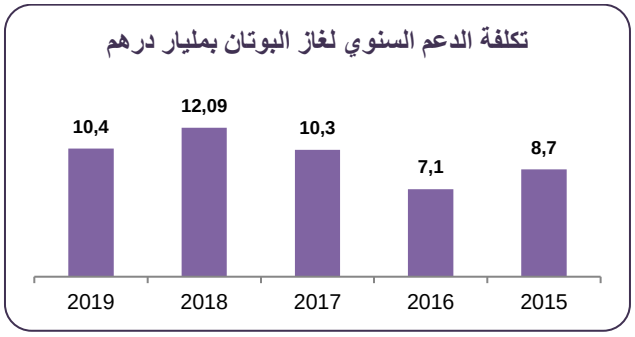

دعم مادة السكر

خلال سنة 2019، واصلت أسعار السكر الخام الدولية الانكماش الذي بدأته منذ سنة 2016 بتسجيل متوسط سعر يناهز 295 دولارا للطن مقابل367 دولارا للطن كمتوسط السنوات الخمس السابقة. يمكن تفسير جزء كبير من الانخفاض بوفرة الإنتاج في الهند و الصين و التايلاند. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج السكر الأبيض الصيني وصل إلى أعلى مستوى شهري له على مدار 12 سنة خلال شهر دجنبر 2019 ب2,52 مليون طن. كما أن تعزيز المخزون العالمي من السكر قد ساهم في الحفاظ على سعر هذا الأخير رغم العجز المسجل خلال الموسم 2020/2019.

تمكن الإنتاج الوطني من السكر الأبيض خلال السنوات الأخيرة من تغطية أكثر من 40 % من الاحتياجات الوطنية، متجاوزا بذلك حاجز 500.000 ألف طن منذ سنة 2014، مع تسجيل 600.000 ألف طن كمستوى قياسي خلال سنتي 2016 و 2019.

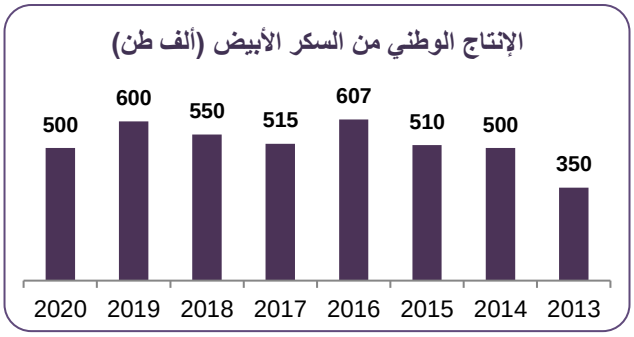

و هكذا انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20 % في سنة 2012 إلى 49 % سنة 2016، ثم من المتوقع أن تسجل 49 % في سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الطفيف الملاحظ في إنتاج السكر الأبيض سنة 2020 يرجع إلى الجفاف الذي عرفه الموسم الزراعي و بالتالي إلى الوضعية الهيدرولوجية الأقل ملائمة و المرتبطة بنسبة ملء السدود التي بلغت مستوى 40,3 % برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2020 مقابل 49 % برسم نفس الفترة من السنة السابقة، مسجلة بذلك تدهورا بنسبة 18%. علما أن الشمندر السكري يتميز باحتياجات مائية مهمة ومنه أي اضطراب يشوب هذه العملية يمكن أن يؤثر سلبا على مردودية المنتوج وإنتاج السكر.

و نتيجة لذلك، تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي، حيث انتقل من 29 % سنة 2013 إلى 50 % سنة 2019.

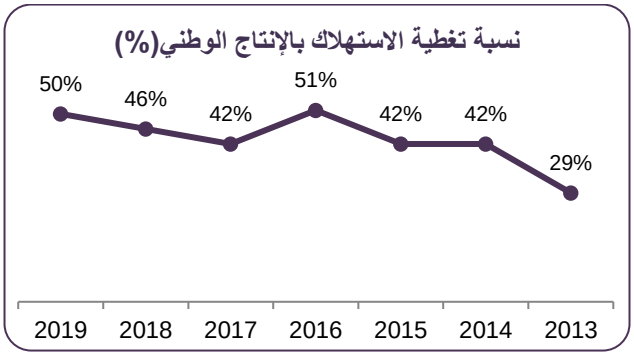

على أساس دعم جزافي لازال محددا في 2847 درهم للطن و استهلاك يناهز 1.197.000 طن، بلغت نفقات المقاصة المتعلقة بدعم سعر السكر عند الاستهلاك 3.407 مليون درهم برسم سنة 2019.

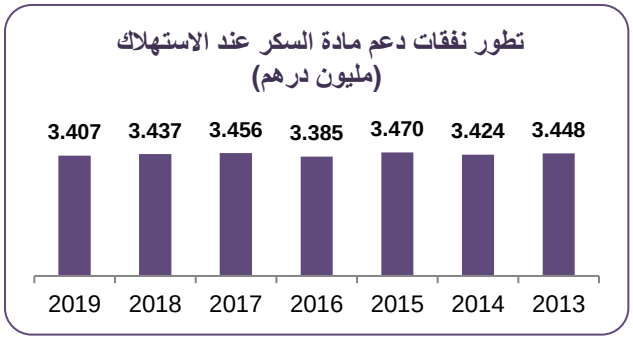

انتقل الدعم الإضافي المتعلق بتسوية استيراد السكر الخام سنة 2019 إلى 371 مليون درهم لصالح الدولة على غرار سنوات 2018 و 2015 و 2014. و ذلك على إثر انخفاض أسعار السكر الخام في السوق الدولي.

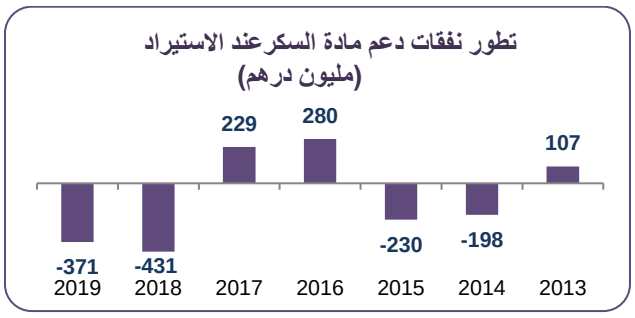

دعم القمح و الدقيق

بلغ السعر المتوسط للقمح اللين من أصل فرنسي ما يناهز 210 دولارا للطن خلال سنة 2019، مدعوما بصورة رئيسية بوفرة الإنتاج الفرنسي عالي الجودة حيث ناهز 39,7 مليون طن رغم شح الموارد المائية وتوالي موجات الحر، أي بزيادة تقدر ب 17% مقارنة بالإنتاج المسجل سنة 2018.

وقد ساهم تعزيز المخزون العالمي للقمح بين سنتي 2015 و 2018 في الحفاظ على سعر القمح في مستوى منخفض نسبيا مقارنة مع السنوات 2011 و 2012 حينما تجاوز السعر العالمي عتبة الثلاثمائة دولارا للطن.

يقدر إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة لموسم 2019-2020 بنحو 32 مليون قنطار، أي بانخفاض بحوالي 39 % مقارنة بالموسم السابق. و يعزى هذا التراجع أساسا إلى الظروف المناخية غير المواتية التي ميزت الموسم الحالي من حيث حجم و توزيع الأمطار. حيث سجلت التساقطات المطرية خلال هذا الموسم 239 ملم مقابل 295 ملم خلال الموسم

السابق، و هو ما يمثل انخفاضا بنسبة 19 %.

و يتوزع إنتاج الحبوب لموسم 2019-2020 بحسب النوع إلى 17,7 مليون قنطار من القمح اللين و 7,9 مليون قنطار من القمح الصلب و 6,4 مليون قنطار من الشعير.

بالنسبة لسنة 2019، قدرت الكميات المجمعة من القمح اللين ب 10,3 مليون قنطار من أصل إنتاج بلغ حوالي 26,8 مليون قنطار، أي ما يعادل نسبة تجميع 38% مقابل 18,4 مليون قنطار تم تجميعها سنة 2018. و تجدر الإشارة إلى أن 94% من هذه الكمية تم تجميعها خلال فترة التسويق المكثف الممتدة من يونيو إلى شتنبر 2019. 82 % منها على مستوى جهتي فاس-مكناس و الدار البيضاء-سطات، اللتين تتميزان بتركيز كبير للفاعلين في القطاع.

بلغت الكلفة الإجمالية لدعم القمح اللين و الدقيق في سنة 2019 ما يناهز 1.350 مليون درهم مقابل 1.501 مليون درهم برسم السنة السابقة، أي بتراجع يقدر بحوالي 10% نتيجة لانخفاض تكاليف دعم التجميع الجزافي و منحة تخزين القمح اللين. و تجدر الإشارة إلى أن الإبقاء على حصيص الدقيق المدعم في 6,5 مليون قنطار مكن من الحفاظ على تكلفة دعم الدقيق المدعم ثابتة في نفس المستوى (1008 مليون درهم). و بما أن السعر العالمي للقمح اللين ظل في مستوى مقبول، فلم يتم اللجوء إلى آلية الدعم عند الاستيراد.

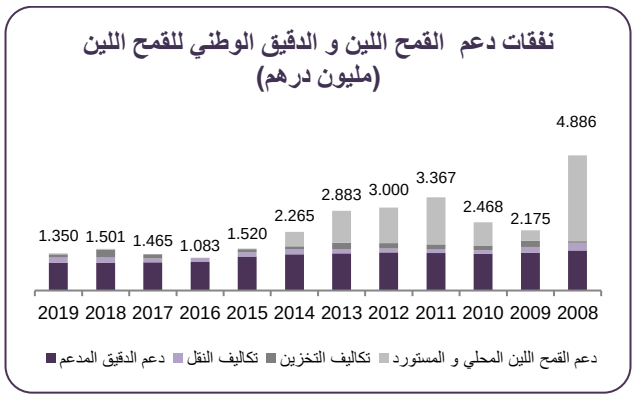

مشروع قانون المالية 2021

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2021 اعتمادا يقدر ب 12,540 مليار درهم من أجل دعم غاز البوطان و المواد الغذائية (السكر و دقيق القمح اللين).